مخطط الجلسة 16: انتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان

الأهداف

تفهم المشاركين لأهمية اتخاذ تدابير صارمة لمنع انتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان، وأهمية التحقيقات الفورية والشاملة والفعالة في ارتكاب تلك الأفعال، وأهمية فرض جزاءات فعالة على المذنبين.

المصادر

الإعلان الخاص بالضحايا (المبدأ 6).
قواعد معاملة السجناء (القاعدة 36).
مدونة قواعد السلوك (الفقرتان الفرعيتان (أ) و (د) من الفقرة الثامنة من الديباجة؛ والمواد 2 و7 و8).
مبادئ الاحتجاز أو السجن (المبدأ 33).
الإعلان الخاص بالاختفاء القسري (المادتان 9 و13).
مبادئ الإعدام دون محاكمة (المبادئ 9 و12 و13).
مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية (المبادئ 22 و23 و24 و25 و26).

المعايير

يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين الكرامة الإنسانية ويحمونها، ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها[220].
تكون أجهزة إنفاذ القوانين مسؤولة أمام المجتمع ككل[221].
تنشأ آليات فعالة لكفالة الانضباط الداخلي والسيطرة الخارجية وكذلك الإشراف الفعال على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين[222].
على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، الذين يتوفر لديهم ما يحملهم على الاعتقاد بوقوع أو وشك وقوع انتهاك، الإبلاغ عن الأمر[223].
تتخذ الترتيبات لتلقي ومعالجة الشكاوى المقدمة من أفراد الجمهور ضد الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ويعلن عن وجود تلك الترتيبات[224].

(220) المادة 2 من مدونة قواعد السلوك.

(221) الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة الثامنة من ديباجة قرار الجمعية العامة رقم 169/34 المؤرخ في 17 ديسمبر/كانون الأول 1977 والذي اعتمدت بموجبه مدونة قواعد السلوك.

(222) المادتان 7 و8 من مدونة قواعد السلوك؛ والمبادئ من 22 إلى 26 من مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية.

(223) المادة 8 من مدونة قواعد السلوك.

(224) المادتان 9 و13 من الإعلان الخاص بالاختفاء القسري؛ والمبدأ 9 من مبادئ الإعدام دون محاكمة؛ والمبدأ 23 من مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية؛ والمبدأ 33 من مبادئ الاحتجاز أو السجن؛ والقاعدة 36 من قواعد معاملة السجناء.

يتوجب أن تكون التحقيقات في الانتهاكات فورية وفعالة وشاملة ومحايدة[225].
تسعى التحقيقات إلى تحديد الضحايا وجمع الأدلة والاحتفاظ بها واكتشاف الشهود وأسباب وقوع الانتهاكات وطريقة ومكان ووقت وقوعها، وتحديد مرتكبيها والقبض عليهم[226].
تفحص بعناية مواقع ارتكاب الجرائم[227].
تقع على الرؤساء المسؤولية عن الإساءات إذا كان هؤلاء الرؤساء على علم أو كان ينبغي أن يكونوا على علم بوقوع تلك الإساءات ولكنهم لم يتخذوا إجراءات بشأنها[228].
يجب أن تتمتع الشرطة بالحصانة من الملاحقة أو التأديب نتيجة رفض تنفيذ أوامر عليا غير مشروعة[229].
لا يجوز للشرطة التذرع بأوامر عليا لتبرير ارتكاب انتهاكات[230].

الممارسة

القادة والمشرفون

إصدار أوامر مستديمة وتوفير تدريب منتظم في مجال حماية حقوق الإنسان لكل الأشخاص الذين يتصلون بالشرطة، والتشديد على أنه من حق جميع الضباط ومن واجبهم رفض الأوامر العليا الغير مشروعة، والإبلاغ فورا عن تلك الأوامر غير المشروعة إلى مسؤول أعلى.
وقف أي موظف متورط في ارتكاب انتهاك لحقوق الإنسان عن العمل لحين الانتهاء من إجراء تحقيق ملائم. وإذا ثبت (في محاكمة) أن الموظف مذنب، ينبغي أن تفرض عليه جزاءات جنائية وتأديبية. وإذا ثبتت براءته، ينبغي تبرئة ساحته وترد إليه جميع مستحقاته.
إصدار بيان واضح عن السياسة العامة وما يقابلها من أوامر تقتضي الكشف التام والتعاون من جميع الموظفين مع التحقيقات المستقلة والداخلية على السواء.
فرض عقوبات مشددة وتطبيقها بشكل صارم في حالة التدخل في التحقيقات المستقلة والداخلية أو عدم التعاون معها.
إجراء استعراض منتظم لفعالية التسلسل القيادي داخل الهيئة واتخاذ إجراءات فورية لتوطيدها حيثما يشار بذلك.
توفير خطوط توجيهية واضحة عن إعداد التقارير وجمع الأدلة والاحتفاظ بها، وعن إجراءات حماية سرية الشهود.
توفير التدريب لدى الالتحاق بالعمل وأثناء الخدمة لجميع الموظفين، مع التأكيد على جوانب

(225) المبدأ 6 من الإعلان الخاص بالضحايا؛ والمبدأ 9 من مبادئ الإعدام دون محاكمة؛ والمادة 13 من الإعلان الخاص بالاختفاء القسري.

(226) المبدأ 9 من مبادئ الإعدام دون محاكمة.

(227) المبادئ 9 و12 و13 من مبادئ الإعدام دون محاكمة.

(228) المبدأ 24 من مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية.

(229) المبدأ 25 من مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية.

(230) المبدأ 26 من مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية.

حقوق الإنسان المتعلقة بعمل الشرطة الواردة في هذا المرشد.
تطوير عمليات فرز دقيق للتعيينات والإجراءات الجديدة لإجراء تقييم دوري لجميع الجهود الرامية إلى تحديد مدى ملاءمة الشخصية لواجبات إنفاذ القوانين.
وضع آلية سهلة المنال لتلقي الشكاوى من أفراد المجتمع المحلي وإجراء تحقيق كامل في كل تلك الشكاوى وتوفير وسائل الانتصاف.
تنظيم مراقبة الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتسليمها بشكل صارم.
إجراء عمليات تفتيش دورية مفاجئة لمرافق الاحتجاز ومراكز الشرطة والمراكز الفرعية وتفقد الأسلحة والذخيرة التي يحملها العاملون في الشرطة لكفالة امتثالهم للأنظمة الرسمية.

أسئلة

1- الفقرة (د) من التعليق على المادة 8 من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين تذكر أنه يمكن في بعض البلدان اعتبار أن وسائط الاتصال الجماهيري تضطلع بوظائف النظر في الشكاوى والتظلمات المقدمة ضد الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. ما هي الظروف التي يكون مقبولا فيها من موظف الشرطة أن يبلغ صحيفة بوقوع انتهاكات لمدونة قواعد السلوك؟

2- ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها في منظمات الشرطة لكفالة قيام موظفي الشرطة بالإبلاغ عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من زملائهم؟

3- ما الذي يمكن القيام به لطمأنة الجمهور بأن تحقيقات الشرطة في الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، التي يرتكبها موظفو الشرطة الآخرون تكون شاملة ودقيقة؟

4- ما هي الطرق المختلفة التي يمكن بها تعريف أفراد الجمهور بالنظم المتبعة في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة؟ وكيف يمكن وصول أفراد الجمهور إلى تلك النظم حتى لا تكون هناك عقبات أمام التقدم بشكاوى عن انتهاكات حقوق الإنسان؟

5- هل ينبغي أن تقوم الشرطة بالتحقيق في النشاط غير المشروع، بما في ذلك انتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان، أم ينبغي أن تتولى هيئة أخرى مستقلة تماما بإجراء التحقيقات في المزاعم بوقوع أعمال إجرامية من الشرطة؟

6- ما هي الظروف التي ينبغي فيها اعتبار موظفي الشرطة الذين يضطلعون بمسؤوليات إشرافية مسؤولين عن انتهاكات مرؤوسيهم لحقوق الإنسان وإلى أي مدى ينبغي اعتبارهم مسؤولين عن ذلك؟

7- إذا كانت هناك نظم فعالة للتحقيق في انتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان، فهل من شأن ذلك أن يزيد من حذر الشرطة ويقلل من استعدادها للعمل بشكل حاسم على درء الجريمة واكتشافها؟ وإذا كان ذلك يشكل خطرا، فما هي الخطوات التي يمكن أن يتخذها قادة ومديرو أجهزة إنفاذ القوانين لدرأ تلك الإمكانية بدون الإضرار بفعالية نظم التحقيق؟

8- في الدولة التي تفتقر فيها الحكومة إلى الشرعية في نظر الشعب أو التي تعتمد فيها بشكل مفرط على قوات الأمن لضمان بقائها، قد لا تكون الحكومة مستعدة أو قد لا تستطيع إجراء تحقيقات فعالة في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الموظفون المكلفون بإنفاذ

القوانين. فهل توصي أنت في تلك الحالات بتكوين هيئة تحقيق دولية دائمة تكون لها سلطة أجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان داخل الدول وفي أن تحيل الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب تلك الانتهاكات إلى محكمة جنائية دولية؟ علل استنتاجاتك. وما هي العوامل التي ستؤثر على فعالية تلك الهيئة؟

9- ترد إليك معلومات موثوقة تفيد بأن أحد موظفي الشرطة التابعين لقيادتك قد قام بتعذيب شخص محتجز وأن هذا الشخص قد اعترف بعد ذلك بضلوعه في حادث سرقة بنك لقي أثناءه أحد حراس الأمن مصرعه على يد اللصوص. وأفضى الاعتراف إلى استرداد المسروقات وإلقاء القبض على اللصوص الآخرين. ماذا ستفعل؟

10- يتم في كثير من البلدان تكوين فرق خاصة من الشرطة للتحقيق في الفساد وغير ذلك من الأنشطة الجنائية التي يرتكبها موظفو الشرطة. كيف يمكنك أن تكفل عدم فساد ذمة تلك الفرق الخاصة؟ ومن الذي يراقب المراقبين؟

تدريب

يفتقر الجمهور في إكسلاند بشكل عام إلى الثقة في الطريقة التي تتعامل بها شرطة إكسلاند مع الانتهاكات التي يرتكبها الضباط أنفسهم. والواقع أنه لم يوجه الملاحقة الجنائية على الانتهاكات إلا عدد قليل نسبيا من الضباط وقلما تطبق رسميا الإجراءات التأديبية الداخلية. على أنه يجرى اتخاذ خطوات لتوطيد دور النيابة والمحاكم حتى تتعامل بمزيد من الفعالية والإنصاف مع الانتهاكات الجنائية المرتكبة من الشرطة. ومع ذلك، لم تتخذ أي خطوات لتعزيز اللوائح والإجراءات التأديبية الداخلية أو بتقوية تطبيقها.

التي ستوفر للضحايا. وأخيرا، ينبغي أن تميز الخطة بين الجرائم التي تقتضي محاكمة جنائية والجرائم التي يمكن التعامل معها بشكل ملائم من خلال الإجراءات التأديبية الداخلية.

نماذج شفافيات العارض العلوي
للاستعمال في الجلسة 16
(انتهاكات الشرطة)

انتهاكات الشرطة

المعايير الدولية

- يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين الكرامة الإنسانية ويحمونها، ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها.
- تكون أجهزة إنفاذ القوانين مسؤولة أمام المجتمع ككل.
- تنشأ آليات فعالة لكفالة الانضباط الداخلي والسيطرة الخارجية وكذلك الإشراف الفعال على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.
- على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، الذين يتوفر لديهم ما يحملهم على الاعتقاد بوقوع أو وشك وقوع انتهاك، الإبلاغ عن الأمر.
- تتخذ الترتيبات لتلقي ومعالجة الشكاوى المقدمة من أفراد الجمهور ضد الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ويعلن عن وجود تلك الترتيبات.
- يتوجب أن تكون التحقيقات في الانتهاكات فورية وفعالة وشاملة ومحايدة.
- تسعى التحقيقات إلى تحديد الضحايا وجمع الأدلة والاحتفاظ بها واكتشاف الشهود وأسباب وقوع الانتهاكات وطريقة ومكان ووقت وقوعها، وتحديد مرتكبيها والقبض عليهم.

انتهاكات الشرطة

(تابع) المعايير الدولية

- تفحص بعناية مواقع ارتكاب الجرائم.
- تقع على الرؤساء المسؤولية عن الإساءات إذا كان هؤلاء الرؤساء على علم أو كان ينبغي أن يكونوا على علم بوقوع تلك الإساءات ولكنهم لم يتخذوا إجراءات بشأنها.
- يجب أن تتمتع الشرطة بالحصانة من الملاحقة أو التأديب نتيجة رفض تنفيذ أوامر عليا غير مشروعة.
- لا يجوز للشرطة التذرع بأوامر عليا لتبرير ارتكاب انتهاكات.

انتهاكات الشرطة

خطوط توجيهية للقادة والمشرفين

- إصدار أوامر مستديمة وتوفير تدريب منتظم في مجال حماية حقوق الإنسان لكل الأشخاص الذين يتصلون بالشرطة، والتشديد على أنه من حق جميع الضباط ومن واجبهم رفض الأوامر العليا الغير مشروعة، والإبلاغ فورا عن تلك الأوامر غير المشروعة إلى مسؤول أعلى.

- وقف أي موظف متورط في ارتكاب انتهاك لحقوق الإنسان عن العمل لحين الانتهاء من إجراء تحقيق ملائم. وإذا ثبت (في محاكمة) أن الموظف مذنب، ينبغي أن تفرض عليه جزاءات جنائية وتأديبية. وإذا ثبتت براءته، ينبغي تبرئة ساحته وترد إليه جميع مستحقاته.

- إصدار بيان واضح عن السياسة العامة وما يقابلها من أوامر تقتضي الكشف التام والتعاون من جميع الموظفين مع التحقيقات المستقلة والداخلية على السواء.

- فرض عقوبات مشددة وتطبيقها بشكل صارم في حالة التدخل في التحقيقات المستقلة والداخلية أو عدم التعاون معها.

- إجراء استعراض منتظم لفعالية التسلسل القيادي داخل الهيئة واتخاذ إجراءات فورية لتوطيدها حيثما يشار بذلك.

انتهاكات الشرطة

(تابع) خطوط توجيهية للقادة والمشرفين

- توفير خطوط توجيهية واضحة عن إعداد التقارير وجمع الأدلة والاحتفاظ بها، وعن إجراءات حماية سرية الشهود.
- توفير التدريب لدى الالتحاق بالعمل وأثناء الخدمة لجميع الموظفين، مع التأكيد على جوانب حقوق الإنسان المتعلقة بعمل الشرطة الواردة في هذا المرشد.
- تطوير عمليات فرز دقيق للتعيينات والإجراءات الجديدة لإجراء تقييم دوري لجميع الجهود الرامية إلى تحديد مدى ملاءمة الشخصية لواجبات إنفاذ القوانين.
- وضع آلية سهلة المنال لتلقي الشكاوى من أفراد المجتمع المحلي وإجراء تحقيق كامل في كل تلك الشكاوى وتوفير وسائل الانتصاف.
- تنظيم مراقبة الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتسليمها بشكل صارم.
- إجراء عمليات تفتيش دورية مفاجئة لمرافق الاحتجاز ومراكز الشرطة والمراكز الفرعية وتفقد الأسلحة والذخيرة التي يحملها العاملون في الشرطة لكفالة امتثالهم للأنظمة الرسمية.

التحقيق في انتهاكات الشرطة

المبادئ الأساسية

- على أجهزة الشرطة وموظفي الشرطة احترام الكرامة الإنسانية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص.
- يجب أن تكون أجهزة إنفاذ القوانين مسؤولة أمام المجتمع ككل.
- يجب أن يكون موظفو الشرطة مسؤولين مسؤولية شخصية بمقتضى القانون عن القيام بعمل ما أو الامتناع عنه.
- على موظفي الشرطة الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان المشتبه في ارتكاب موظفي الشرطة لها.
- يجب أن تخضع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان من جانب موظفي الشرطة لتحقيق شامل وفوري ونزيه.
- يجب أن تكون الإجراءات والمؤسسات المنشأة للتحقيق في انتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان معروفة ويسهل وصول المواطنين إليها.